

النظام الأساسي

لشركة المشروعات السياحية

شركة مساهمة سعودية (شمس)

الباب الأولتأسيس الشركةالمادة الأولى: التأسيس


تأسست الشركة شركة مساهمة سعودية طبقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه وهذا النظام (يشار لها فيما يلي بكلمة "الشركة") وفقاً لما يلي:

المادة الثانية: اسم الشركة

شركة المشروعات السياحية (شمس).

المادة الثالثة: أغراض الشركة

١. إقامة وإدارة المنتجعات والمنشآت السياحية المملوكة أو المؤجرة ويشمل ذلك الشاليهات والموتيلات والفنادق والحدائق والمطاعم والمدن الترفيهية والملاعب الرياضية والمساح والاستراحات ومحطات الخدمة والأسواق المركزية وكافة الخدمات التي تحتاجها المنتجعات السياحية .
٢. إقامة وإدارة مرافئ اليخوت واحواض القوارب وتملك اليخوت والقوارب أو استئجارها للأغراض السياحية ولأغراض النقل البحري بين موانئ المملكة أو موانئ الدول المجاورة.
٣. إدارة الغوص .
٤. التجارة في ادوات ومعدات الصيد والبحر والتدريب عليها واقامة المسابقات والحصول على الوكالات التجارية من الشركات السياحية وتنظيم النشاطات السياحية داخل المملكة وخارجها.

وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	رقم الصفحة 32 من 1 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

٥. الصناعات التحويلية.
٦. الخدمات الإدارية وخدمات الدعم – ادارة محطات الوقود – ادارة عمليات الصيانة والتشغيل في المباني والمرافق التابعة لها.
٧. الخدمات الطبية وإقامة المراكز الطبية والاسعافية والمستشفيات بالتملك او الايجار.
٨. الأنشطة العقارية إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (سكنية) إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (غير سكنية) .
٩. تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.
١٠. أنشطة خدمات الإقامة والطعام – وأنشطة إدارة وتملك الفنادق.
١١. النقل والتخزين .
١٢. أنشطة تقنية المعلومات .


وتمارس الشركة أنشطتها وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت.

المادة الرابعة: المشاركة والتملك في الشركات

يجوز للشركة المشاركة في الشركات الأخرى وإنشاء شركات بمفردها (ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة مغلقة، أو مساهمة مبسطة) كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة المبسطة وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها.

المادة الخامسة: المركز الرئيسي للشركة

١. يقع المركز الرئيسي لشركة في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية ويجوز نقله الى أي جهة أخرى داخل المملكة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية.
٢. يجوز أن ينشأ لها فروعاً داخل المملكة أو خارجها وذلك بقرار من مجلس الإدارة.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 2 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢/٠٦/٢٠٢٣م

المادة السادسة: مدة الشركة

مدة الشركة تسعة وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري كشركة مساهمة. ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.

الباب الثاني

رأس المال والإسهام

المادة السابعة: رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ومائتان مليون ريال سعودي مقسماً الى القيمة الاسمية للسهم وجميع الأسهم تمثل أسهماً عاديةً.


ويبلغ رأس مال الشركة المصدر (٥٧٨,٢٣٦,٢٣٠) خمسمائة وثمان وسبعون مليوناً ومائتين وستة وثلاثون ألفاً ومائتين وثلاثون ريالاً سعودياً، مقسماً الى (١,١٥٦,٤٧٢,٤٦٠) مليار ومائة وستة وخمسون مليوناً وأربعمائة واثنان وسبعون ألفاً وأربعمائة وستون سهماً عادياً، متساوية القيمة، تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم منها (٥٠) خمسون هللة (٠,٥٠) ريال سعودي، مدفوعة القيمة بالكامل.

المادة الثامنة: الاكتتاب في الأسهم

اكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغ (٥٧٨,٢٣٦,٢٣٠) خمسمائة وثمان وسبعون مليوناً ومائتين وستة وثلاثون ألفاً ومائتين وثلاثون ريالاً سعودياً مقسماً الى (١,١٥٦,٤٧٢,٤٦٠) مليار ومائة وستة وخمسون مليوناً وأربعمائة واثنان وسبعون ألفاً وأربعمائة وستون سهماً عادياً مدفوعة بالكامل.

المادة التاسعة: الإسهام الممتازة

١. يجوز للشركة طباقاً للأسس التي تضعها الجهة المختصة أن تصدر أسهماً ممتازة أو أن تقرر شرائها أو تحويل أسهم عادية الى أسهم ممتازة أو تحويل الأسهم الممتازة الى أسهم عادية.
٢. لا يجوز أن تعطي الأسهم الممتازة الحق في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين إلا في الحالات التي اجازتها أنظمة ولوائح الجهة المختصة.

وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	رقم الصفحة
	32 من 3 صفحة	


*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

المادة العاشرة: بيع الاسهم غير مستوفاة القيمة

١. يلتزم المساهم بدفع قيمة السهم في المواعيد المعينة لذلك، وإذا تخلف عن الوفاء في ميعاد الاستحقاق، جاز لمجلس الإدارة بعد إبلاغه عبر وسائل الإعلان المعتمدة من الجهة المختصة بيع السهم في المزاد العلني أو سوق الأوراق المالية بحسب الأحوال، ويكون للمساهمين الآخرين أولوية في شراء أسهم المساهم المتخلف عن الدفع وفقاً للأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.
٢. تستوفي الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها وترد الباقي إلى صاحب السهم، وإذا لم تكف حصيلة البيع للوفاء بهذه المبالغ جاز للشركة أن تستوفي الباقي من جميع أموال المساهمين.
٣. يعلق نفاذ الحقوق المتصلة بالأسهم المتخلف عن الوفاء بقيمتها عند انقضاء الموعد المحدد لها إلى حين بيعها أو دفع المستحق منها وفقاً لحكم الفقرة (١) من هذه المادة وتشمل حق الحصول على نصيب من صافي الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور الجمعيات والتصويت على قراراتها ومع ذلك، يجوز للمساهم المتخلف عن الدفع الي يوم البيع دفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي انفقتها الشركة في هذا الشأن، وفي هذه الحالة يكون للمساهم الحق في طلب الحصول على الأرباح التي تقرر توزيعها.
٤. تلغي الشركة شهادة السهم المبيع وفقاً لأحكام هذه المادة، وتعطي المشتري شهادة جديدة بالسهم سواء ورقية أو الكترونية وتظهر في سجل المساهمين بوقوع البيع مع إدراج البيانات اللازمة للمالك الجديد.

المادة الحادية عشرة: إصدار الاسهم

تكون أسهم الشركة اسمية وغير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركة فإن ملك السهم أشخاص متعددون وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتعلقة به ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم. ولا يجوز أن تصدر أسهم الشركة بأقل من قيمتها الاسمية، وإنما يجوز ان تصدر بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة الأخيرة، يضاف فرق القيمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 4 صفحة	

- يجوز للشركة بعد صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على تجزئة السهم الي اقل من القيمة الاسمية وفق توصية مجلس الإدارة وفي هذه الحالة يتم تعديل عدد الأسهم المتداولة وفق القيمة الاسمية للسهم المقررة من الجمعية العامة.

المادة الثانية عشرة: تداول الاسهم وسجل المساهمين

تداول أسهم الشركة وفقاً لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

المادة الثالثة عشرة: شهادات الأسهم

تلتزم الشركة بإصدار شهادة ورقية أو إلكترونية تثبت ملكية المساهم للسهم.


ويجب ان تتضمن شهادة السهم البيانات التي تحددها الجهة المختصة وبخاصة قيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وقيمة السهم الاسمية والمبلغ المدفوع وأغراض الشركة باختصار ومركزها الرئيس ومدتها.

المادة الرابعة عشرة: أدوات الدين والصكوك التمويلية:

١. يجوز للشركة أن تصدر -وفقاً لنظام السوق المالية- أدوات دين أو صكوكاً تمويلية قابلة للتداول.

٢. يشترط لإصدار الشركة أدوات دين أو صكوكاً تمويلية قابلة للتحويل إلى أسهم، صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية تبين فيه الحد الأقصى لعدد الأسهم التي يجوز إصدارها مقابل تلك الأدوات أو الصكوك، سواء أصدرت تلك الأدوات أو الصكوك في وقت واحد أم من خلال سلسلة من الإصدارات أم من خلال برنامج أو أكثر لإصدارها. ويصدر مجلس الإدارة -دون حاجة إلى موافقة جديدة من هذه الجمعية- أسهماً جديدة مقابل تلك الأدوات أو الصكوك التي يطلب حاملوها تحويلها فور انتهاء مدة طلب التحويل المحددة لحملة تلك الأدوات أو الصكوك، أو عند تحقق شروط تحويلها تلقائياً إلى أسهم أو بمضي المدة المحددة لهذا التحويل، ويتخذ المجلس ما يلزم لتعديل نظام الشركة الأساس فيما يتعلق بعدد الأسهم المصدرة ورأس المال.

٣. يجوز للشركة تحويل أدوات الدين أو الصكوك التمويلية إلى أسهم وفقاً لنظام السوق المالية، وذلك بموافقة حاملها سواء أكانت موافقة سابقة كأن تكون ضمن شروط الإصدار أم باتفاق لاحق.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 5 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م


٤. يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إبطال التصرف الذي يتم بالمخالفة لأحكام الفقرات (١ و ٢ و ٣) اعلاه، فضلاً عن تعويض أصحاب أدوات الدين أو الصكوك التمويلية عن الضرر الذي لحق بهم.

تسري قرارات جمعيات المساهمين على أصحاب أدوات الدين والصكوك التمويلية. ومع ذلك، لا يجوز لهذه الجمعيات تعديل الحقوق المقررة لهم إلا بموافقة تصدر منهم في جمعية خاصة بهم تتخذ وفقاً لأحكام نظام الشركات واللوائح الصادرة عن الجهة المختصة.

المادة الخامسة عشرة: زيادة رأس المال

١. يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة زيادة رأس مال المصدر في حدود رأس المال المصرح به، على أن يكون رأس مال المصدر قد دفع بالكامل.
٢. للجمعية العامة غير العادية أن تقرر زيادة رأس مال الشركة المصدر أو المصرح به، بشرط أن يكون رأس مال المصدر قد دفع كاملاً. ولا يشترط أن يكون رأس المال قد دفع بأكمله إذا كان الجزء غير المدفوع من رأس المال يعود إلى أسهم صدرت مقابل تحويل أدوات دين أو صكوك تمويلية إلى أسهم ولم تنته بعد المدة المقررة لتحويلها.
٣. للمساهم المالك للأسهم وقت صدور قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر أو المصرح به الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تصدر مقابل حصص نقدية ويبلغ بأولويته -إن وجدت - عبر وسائل الإعلان المعتمدة من الجهة المختصة، وبقرار زيادة رأس المال وشروط الاكتتاب وكيفيته وتاريخ بدايته وانتهائه.
٤. يحق للجمعية العامة غير العادية وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين في الاكتتاب بزيادة رأس المال مقابل حصص نقدية أو منح حق الأولوية لغير المساهمين في الحالات التي تراها محققة لمصلحة الشركة.
٥. يحق للمساهم بيع حق الأولوية أو التنازل عنه وفقاً للضوابط التي تضعها هيئة السوق المالية.

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٥) اعلاه، توزع الأسهم الجديدة على حملة حقوق الأولوية الذين طلبوا الاكتتاب، بنسبة ما يملكونه من حقوق أولوية من إجمالي حقوق الأولوية الناتجة من زيادة رأس المال، بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على حملة حقوق الأولوية الذين طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من حقوق أولوية من إجمالي حقوق الأولوية الناتجة من زيادة رأس المال، بشرط ألا يتجاوز ما

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 6 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢/٠٦/٢٠٢٣م

يحصلون عليه ما طلبوه من الاسهم الجديدة، وي طرح ما تبقى من الاسهم على الغير، مالم تقرر الجمعية العامة غير العادية او ينص نظام السوق المالية على غير ذلك.

المادة السادسة عشرة: تخفيض رأس المال:


للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس مال الشركة اذا زاد على حاجة الشركة او اذا منيت بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال الى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة التاسعة والخمسون (٥٩) من نظام الشركات. ولا يصدر قرار التخفيض الا بعد تلاوة بيان في الجمعية العامة يعده مجلس الإدارة عن الأسباب الموجبة للتخفيض والتزامات الشركة وأثر التخفيض في الوفاء بها، ويرفق بهذا البيان تقرق من مراجع حسابات الشركة. واذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين الى ابداء اعتراضاتهم - إن وجدت - علي التخفيض قبل خمسة وأربعين (٤٥) يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لاتخاذ قرار التخفيض، على أن يرفق بالدعوة بيان يوضح مقدار رأس المال قبل التخفيض وبعده، وموعد عقد الاجتماع وتاريخ نفاذ التخفيض، فإذا اعترض أحد الدائنين وقدم الى الشركة مستندات في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم إليه ضماناً كافياً للوفاء به اذا كان أجلاً.

المادة السابعة عشرة: شراء الشركة لأسهمها وبيعها وارتهانها

أ. يجوز للشركة شراء أسهمها العادية او الممتازة بموافقة الجمعية العامة غير العادية، وفقاً للضوابط الاتية (او تلك التي تضعها الجهات المختصة ذات علاقة بهذا الخصوص):

١. أن يكون غرض الشراء تخفيض رأس مال الشركة أو الاحتفاظ بالأسهم العادية محل الشراء كأسهم خزينة.
٢. ألا تتجاوز نسبة أسهم الخزينة في أي وقت من الأوقات (عشرة في المائة) من إجمالي فئة أسهم الشركة محل الشراء.
٣. أن تكون قيمة الأسهم محل الشراء مدفوعة بالكامل.
٤. ألا يتجاوز الرصيد المدين لأسهم الخزينة رصيد الأرباح المبقاة.

ب. يصدر قرار شراء الشركة لأسهمها عن الجمعية العامة للمساهمين (غير العادية) على أن يحدد القرار حداً أعلى لعدد الأسهم محل الشراء وأغراضه، ويتضمن القرار تفويض مجلس الإدارة في إتمام الشراء على مرحلة واحدة أو عدة مراحل خلال مدة أقصاها (اثنا عشر) شهراً من تاريخ الموافقة، على أن تعلن الشركة عن هذه الموافقة وشروطها فور صدورهما، ويجوز للجمعية العامة غير العادية في أي وقت أن تقرر تغيير أغراض شراء الأسهم.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 7 صفحة	


*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

- ج. لا يجوز للشركة شراء أسهمها لاستخدامها كأسهم خزينة إلا للأغراض الآتية:
١. الوفاء بحقوق حملة أدوات الدين أو الصكوك التمويلية القابلة للتحويل إلى أسهم وفق الشروط تلك الأدوات أو الصكوك وأحكامها.
 ٢. المبادلة مقابل الاستحواذ على أسهم أو حصص أو شراء أصول.
 ٣. تخصيصها للعامل في الشركة ضمن برنامج أسهم العامل، ووفقاً للضوابط التي تضعها الجهات التنظيمية ذات العلاقة بهذا الخصوص.
 ٤. إلغاء الأسهم وفقاً لأحكام تخفيض رأس المال.
 ٥. أي غرض آخر تراه الشركة وتوافق عليه الوزارة.
 - د. تلغى الأسهم الممتازة عند إتمام الشركة شراءها، وعلى الشركة اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لتخفيض رأس المال.
 - هـ. لا يكون للأسهم التي تشتريها الشركة أصوات في جمعيات المساهمين.
 - و. يجوز للشركة بيع أسهم الخزينة على مرحلة واحدة أو عدة مراحل بقرار من مجلس الإدارة وفقاً للضوابط التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة ذات العلاقة بهذا الخصوص على أن لا يتعارض قرار مجلس الإدارة مع قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على شراء تلك الأسهم.
 - ز. يجوز للشركة ارتهان أسهمها ضماناً لدين للشركة وان يكون الارتهان في مصلحة الشركة والمساهمين وفق تقدير مجلس الإدارة ووفقاً للضوابط التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة ذات علاقة بهذا الخصوص وبعد موافقة الجمعية العامة للمساهمين. ويجوز الحصول على موافقة لأكثر من عملية. لا يجوز للدائن المرتهن حضور اجتماعات جمعية المساهمين ولا التصويت فيها.

الباب الثالث إدارة الشركة

المادة الثامنة عشرة: إدارة الشركة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة (٧) أعضاء (يشار إليه فيما بعد بكلمة "المجلس" أو عبارة "مجلس الإدارة")، ويشترط أن يكونوا أشخاصاً من ذوي الصفة الطبيعية تنتخبهم

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
	رقم الصفحة	32 من 8 صفحة

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢/٠٦/٢٠٢٣م

الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد عن أربع (٤) سنوات، ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورات أخرى وفق إجراءات الانتخاب والترشح بناءً على الأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

المادة التاسعة عشرة: انتهاء عضوية المجلس وانتهاء دورته أو اعتزال أعضائه والمركز الشاغر في المجلس


١. تنتهي عضوية المجلس بانتهاء مدته أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأحكام أي نظام أو تعليمات سارية في المملكة في المملكة، ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم وعلى الجمعية العامة العادية في هذه الحالة انتخاب مجلس إدارة جديد أو من يحل محل العضو المعزول - بحسب الأحوال - وذلك وفقاً للأحكام والتعليمات السارية في المملكة ووفقاً للضوابط التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة ذات العلاقة بهذا الخصوص.

٢. على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد قبل انتهاء دورته بمدة كافية، لانتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة. وإذا تعذر إجراء الانتخاب وانتهت دورة المجلس الحالي، يستمر أعضاؤه في أداء مهماتهم إلى حين انتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة، على ألا تتجاوز مدة استمرار أعضاء المجلس المنتهية دورته مدة مائة وعشرين (١٢٠) يوم أو المدة التي تحددها الضوابط التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة ذات العلاقة بهذا الخصوص.

٣. إذا اعتزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وجب عليهم دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد، ولا يسري الاعتزال إلى حين انتخاب المجلس الجديد، على ألا تتجاوز مدة استمرار المجلس المعزول مائة وعشرين (120) يوم أو المدة التي تحددها الضوابط التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة ذات العلاقة بهذا الخصوص.

٤. يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يعتزل من عضوية المجلس بإبلاغ مكتوب يوجهه إلى رئيس المجلس، وإذا اعتزل رئيس المجلس وجب أن يوجه الإبلاغ إلى باقي أعضاء المجلس وأمين سر المجلس، ويعد الاعتزال نافذاً -في الحاليتين- من التاريخ المحدد في الإبلاغ.

٥. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة كان للمجلس أن يعين عضواً مؤقتاً في المركز الشاغر، على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية ويجب أن يبلغ بذلك السجل التجاري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التعيين وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 9 صفحة	

٦. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة لانعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات أو هذا النظام وجب على بقية الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين (٦٠) يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.

في حال عدم انتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة أو إكمال العدد اللازم لأعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للفقرات (٢) و(٣) و(٦) من هذه المادة، يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من الجهة القضائية المختصة أن تعين من ذوي الخبرة والاختصاص وبالعدد الذي تراه مناسباً من يتولى الإشراف على إدارة الشركة ويدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال (تسعين) يوماً، لانتخاب مجلس إدارة جديد أو إكمال العدد اللازم لأعضاء مجلس الإدارة بحسب الأحوال، أو أن يطلب حل الشركة.

المادة العشرون: واجبات مجلس إدارة الشركة وتعارض المصالح والمنافسة واستغلال الأصول وأوجبات العناية والولاء:

- يجب على كل عضو في مجلس الإدارة الالتزام بواجبات العناية والولاء وبوجه خاص ما يلي:
١. ممارسة مهماته في حدود الصلاحيات المقررة له.
 ٢. العمل على مصلحة الشركة، وتعزيز نجاحها.
 ٣. اتخاذ القرارات أو التصويت عليها باستقلال.
 ٤. بذل العناية والاهتمام والحرص والمهارة المعقولة والمتوقعة.
 ٥. تجنب حالات تعارض المصالح.
 ٦. الإفصاح عن أي مصلحة ل مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.
 ٧. عدم قبول أي منفعة ممنوحة له من الغير فيما له علاقة بدوره في الشركة.


ب. تعارض المصالح والمنافسة واستغلال الأصول:

أ. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة ولا مدير الشركة أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة الا بترخيص من الجمعية العامة أو من تفوضه ويكون التفويض وفق الضوابط والشروط التي نص عليها نظام الشركات ولوائحه التنفيذية او تلك التي تضعها الجهات المختصة بهذا الخصوص.

ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يفصح عن الاعمال والعقود المشار إليها في هذه الفقرة فور علمه بوجود أي مصلحة له وذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة الحادية والسبعون (71) من نظام الشركات.

لا يسري حكم هذه الفقرة على الآتي:

١. الأعمال والعقود التي تتم وفقاً لمنافسة عامة.


وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	رقم الصفحة
	32 من 10 صفحة	

٢. الأعمال والعقود التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الشخصية إذا تمت بالأوضاع والشروط نفسها التي تتبعها الشركة مع عموم المتعاملين والمتعاقدين وكانت ضمن نشاط الشركة المعتاد.

٣. أي أعمال أو عقود أخرى تحددها اللوائح بما لا يتعارض مع مصلحة الشركة.
 يحق للشركة في حال مخالفة عضو مجلس الإدارة حكم هذه الفقرة، المطالبة أمام الجهة القضائية المختصة بإبطال العقد، وإلزامه بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من ذلك.
 ب. لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن ينافس الشركة في أي من فروع النشاط الذي تزاوله، إلا بترخيص من الجمعية العامة للمساهمين أو من تفوضه ويكون الترخيص وفق الضوابط والشروط التي نص عليها نظام الشركات ولوائحه التنفيذية أو تلك التي تضعها الجهات المختصة بهذا الخصوص.
 يحق للشركة في حال مخالفة عضو مجلس إدارتها حكم هذه الفقرة، المطالبة أمام الجهة القضائية المختصة بالتعويض المناسب.
 ج. لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة، استغلال أصول الشركة أو معلوماتها أو الفرص الاستثمارية المعروضة عليه بصفته عضوًا في مجلس إدارتها أو المعروضة على الشركة لتحقيق مصلحة له مباشرة أو غير مباشرة، إذا كانت الفرصة الاستثمارية تدخل ضمن أنشطة الشركة المعتادة أو كانت الشركة ترغب من الاستفادة من الفرصة الاستثمارية أو من المتوقع ان تستفيد منها.
 د. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة ان يشترك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماع مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.
 هـ. تحدد الضوابط التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة الأحكام اللازمة لتنفيذ ما ورد في البنود (أ) و(ب) و(ج) من هذه الفقرة.

المادة الحادية والعشرون: صلاحيات مجلس الإدارة


١. مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات والصلاحيات في إدارة الشركة والإشراف على أعمالها وأموالها وتصريف أمورها داخل وخارج المملكة، ورسم السياسة العامة التي تسيير عليها لتحقيق الغرض الذي تأسست من أجله الشركة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الصلاحيات والسلطات التالية:
 أ. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية والجهات الخاصة، بما في ذلك وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، وشركة تداول السعودية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، وكتابة العدل، وهيئة الرقابة والتحقيق،

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 11 صفحة	

والنيابة العامة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وأمام القضاء والمحاكم الشرعية والهيئات القضائية والمحاكم الإدارية وهيئات التحكيم واللجان بكافة أنواعها ووزارة الموارد البشرية والجوازات والحقوق المدنية، وشركات الاتصالات، وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية والهيئات العامة والخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها والبنوك والشركات المالية والاستثمارية، وكافة الوزارات الحكومية والديوان الملكي، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، داخل المملكة العربية السعودية وجميع الجهات ذات العلاقة.

ب. القيام بكل ما يخص المطالبات والمحاكم بما يشمل - على سبيل المثال لا الحصر - توكيل المحامين أو الغير في المراجعة والمرافعة والمدافعة والتمثيل القانوني نيابة عن الشركة، وإقامة الدعاوى وسماعها والرد عليها والاقرار، والانكار والصلح، والتنازل، والابراء، وطلب اليمين ورده والامتناع عنه، واحضار الشهود والبيانات والطعن فيها، والاجابة والجرح والتعديل، والطعن بالتزوير، وانكار الخطوط والاختام والتواقيع، وطلب المنع من السفر ورفع، وطلب الحجر والتنفيذ، وطلب التحكيم، وتعيين الهبراء والمحكمين، والطعن بتقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم، وقبول الاحكام أو المطالبة بتنفيذها أو نفيها أو الاعتراض عليها، وطلب الاستئناف أو التماس إعادة النظر، أو طلب نقض الاحكام لدى المحكمة العليا، وطلب رد الاعتبار واستلام صكوك الاحكام وقبض الثمن ودفع واستلام المبالغ من والى المحاكم وهيئات التحكيم، وحضور الجلسات في جميع الدعاوى التي تقام من الشركة أو ضدها أمام الجهات الحكومية والخاصة وأمام كافة الدرجات لكافة المحاكم الشرعية والهيئات القضائية والمحاكم الإدارية والدوائر التجارية ومكاتب العمل واللجان العليا والابتدائية ولجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ومكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية، ولجان تسوية المنازعات المصرفية، واللجان الجمركية واللجان الضريبية ولجان الغش التجاري وكافة اللجان القضائية الأخرى وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والنيابة العامة، وهيئات التحكيم، ودوائر الحجز والتنفيذ.


ج. القيام بكل ما يلزم فيما يخص الشركات التي تؤسسها أو تشترك فيها الشركة - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر- الموافقة على اقامة وتأسيس الشركات باختلاف انواعها وشراء الحصص أو الاسهم في الشركات، وادارة وتشغيل وانهاء وتصفية وتمويل وضمان وكفالة والاشتراك في اي نوع من أنواع الشركات أو المؤسسات أو الصناديق أو الفروع ، مع الغير أو بمفردها ، بأي نسبة، سواءً كانت داخل المملكة العربية السعودية او خارجها ، وتحديد مهام الفروع والشركات وميزانيتها ، وتعيين مدراء الفروع وتحديد سلطاتهم وصلاحياتهم ورواتبهم ، وتحديد مبالغ وقيم الحصص أو الاسهم التي سوف تشارك فيها الشركة ، وزيادة أو انقاص رؤوس اموال تلك الشركات، او انسحاب الشركة من الشركات التي تشارك فيها ، وبيع وشراء ورهن

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 12 صفحة	

وفك رهن الحصص والاسهم والتنازل والتصرف في الحصص أو الاسهم في الشركات التي تشارك فيها الشركة ، واستلام القيمة سواء نقداً او بشيك باسم الشركة ، وتحويل كيانات تلك الشركات سواء الى شركة مساهمه او ذات مسؤولية محدودة أو غيرها من انواع الشركات ، والتوقيع على عقود تأسيس هذه الشركات وكافة تعديلاتها وملاحقها امام كاتب العدل ووزارة التجارة ووزارة الاستثمار أو اي جهات حكومية اخرى أو الغائها ، وتوقيع اي وثائق أو عقود أو قرارات أخرى تصدر من الشركة بصفتها شريكا أو مساهماً في تلك الشركات ، بما في ذلك عقود الشراء أو البيع أو الرهن أو فك الرهن أو التنازل أو التصرف في الحصص أو الاسهم ، أو محاضر الجمعيات العامة ، أو تصاريح ، أو طلبات، أو اشعارات ، أو توكيلات ، أو قرارات ، أو عقود إيجار أو اي أوراق أخرى قد تكون ضرورية أو مطلوب أو مناسبة للقيام بذلك ، وتعيين مدراء وأعضاء مجالس الادارة ومجالس المديرين لهذه الشركات وممثلي الشركة في جمعيات شركائها أو مساهميتها والحضور والتصويت - نيابة عن الشركة - في اجتماعات الشركاء ، بما في ذلك الجمعيات التأسيسية والعامة العادية وغير العادية، واتخاذ القرارات والتصويت على كافة القرارات بما في ذلك دون حصر الموافقة على طرح هذه الشركات للجمهور أو طرح أدوات الدين من خلالها أو دمجها ببعضها أو مع غيرها من الشركات أو تصفيتيها ، أو تعديل أغراض تلك الشركات أو تعديل اي بند من بنود عقود تأسيسها.

د. التصرف بأي طريقة بأصول الشركة وجميع ممتلكاتها وعقاراتها وأموالها وأسهمها وحصصها في الشركات الأخرى وغيرها من الاصول المنقولة أو غير المنقولة وذلك وفق الحدود والضوابط المذكورة في نظام الشركات ولوائحها التنفيذية، ويشمل هذا التصرف افرغ الاراضي والمباني، والبيع والشراء والاستثمار والرهن وفك الرهن والتهميش على الصكوك بالدمج والفرز والهبة ودفع الثمن وقبض الثمن والنقل وحق الحجز، والتوقيع أمام كاتب العدل او اي جهات حكومية أخرى بذلك.

هـ. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الشركات والبنوك والمصارف التجارية وبيوت المال وكافة صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي بمختلف مسمياتها واختصاصاتها والمؤسسات المالية بكافة انواعها ، والصناديق الاستثمارية وغيرهم من المقرضين، وفتح وادارة وتشغيل وأغلاق الحسابات البنكية من أي نوع وفي أي دولة وأجراء كافة المعاملات على هذه الحسابات فيما يتعلق بنشاط الشركة بما في ذلك السحب منها والايدياع فيها والتحويل منها لحساب الغير ، وقبض وصرف اموال الشركة والمطالبة بحقوقها وتوقيع اي وثائق او عقود تخص ذلك والحصول على القروض وغير ذلك من التسهيلات والقروض بكل انواعها لأي مدة، وبأي مبلغ، وذلك من صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والبنوك التجارية والبيوت المالية وشركات الائتمان وأي جهة ائتمانية أخرى ، وإصدار الضمانات والكفالات لصالح أي جهة كانت عندما يرى المجلس

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 13 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م


- وفقاً لتقديره المطلق - أن ذلك يخدم مصلحة الشركة ، وتوقيع وتحرير وقبول الشيكات والكمبيالات والسندات لأمر وغير ذلك من الأوراق التجارية ، والدخول في عمليات التأجير التمويلي، وعمليات المشتقات المالية ، وعمليات الخزينة والتحوط المالي والتحوط لتغير سعر العملات ومنح الاعتمادات ، والقيام بكافة المعاملات اللازمة لإبرام كافة الاتفاقيات والصفقات المصرفية ، وكل ذلك بالصيغة والشروط التي يراها مناسبة وفقاً لتقديره المطلق.

والتعاقد والالتزام والارتباط باسم الشركة ، ونيابة عنها، والدخول في المناقصات ، والمنافسات، والاستثمار في الأسهم والمحافظ والسندات بما في ذلك مذكرات التفاهم، والقيام بكافة الأعمال والتصرفات بما في ذلك التفاوض والتعاقد والالتزام والارتباط والصلح والتنازل والابراء والفسخ توقيع وتسليم وتعديل واستبدال والاضافة لأي عقود والتزاماتها مع الغير التي من شأنها تحقيق أغراض الشركة بما يشمل - ودون حصر- عقود الترخيص والتسويق والشراء المستقبلي وعقود الشراء والبيع والإيجار والاستئجار والوكالات والامتياز وعقود التأمين وعقود التعويض والضمانات ، وعقود الوساطة ، وعود اتعاب المحامين والمحاسبين والقانونيين وغيرهم ، وكل ذلك بالصيغة والشروط والمبالغ التي يراها المجلس مناسبة وفقاً لتقديره المطلق .

١. ويكون للمجلس، وفي الحالات التي يقدرها، حق إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم بما يحقق مصلحتها ، على أن يتضمن محضر مجلس الإدارة وحيثيات قراره مراعات الشروط التالية :

- أ. أن يكون الإبراء بعد مضي سنة كاملة عن نشوء الدين كحد أدنى.
- ب. أن يكون الإبراء لمبلغ محدد حد أقصى لكل عام للمدين الواحد.
- ج. الإبراء حق للمجلس لا يجوز التفويض فيه.
- ز. اتخاذ القرارات فيما يخص الخطة المالية للشركة وسياسات تجنب الاحتياطات والمخصصات، وكذلك – وبفويض من الجمعية العامة العادية – اعلان وتوزيع أرباح الشركة السنوية، والنصف سنوية والربع سنوية.
- ح. اصدار اي نوع من انواع ادوات الدين القابلة للتداول داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها وفقاً للأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.
- ط. الموافقة على اللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية للشركة والسياسات واللوائح الخاصة بالعاملين فيها.

ي. تعيين موظفين ومدراء الحسابات والمراجعين الداخليين للحسابات ووكلاء ومستشاري الشركة، بالشروط التي يراها مجلس الإدارة مناسبة، وعزلهم وتحديد صلاحياتهم وسلطاتهم وواجباتهم والتزاماتهم تجاه الشركة ، وترقيتهم او نقلهم وصرف البدلات اللازمة لهم، وتحديد رواتبهم ومكافئاتهم وتسديد رواتبهم وتعويضاتهم ومكافئة نهاية الخدمة ، وطلب التأشيرات

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 14 صفحة	

واستقدام الموظفين والعمال من الخارج واستخراج الاقامات وتجديدها ورخص العمل ونقل الكفالات وانهاؤها والتنازل عنها ، واصدار تأشيرات الخروج والعودة وتأشيرات الخروج النهائي لجميع العاملين بالشركة.

ك. تكوين اللجان بكافة انواعها وتحديد صلاحياتها وسلطاتها وتعيين أعضائها من بين أعضاءه أو من غيرهم وعزلهم وتحديد تعويضاتهم، ومكافئاتهم ، ورواتبهم، وبدلاتهم.

ل. اقرار خطة عمل الشركة والموافقة على خططها التشغيلية وميزانيتها السنوية.
م. التوقيع والتصديق على كافة التراخيص والسجلات والشهادات والتفاوض اللازمة والنماذج والمستندات واستلامها وتسليمها باسم الشركة ونياية عنها ، وتسجيل التواقيع والاختام في الغرفة التجارية والصناعية ، واستخراج وتجديد وتعديل الشهادات والتراخيص من الشركة لدى كافة الجهات المختصة.

ن. القيام بكل ما يلزم فيما يخص السجلات التجارية والغرف التجارية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مراجعة ادارة السجلات ، استخراج السجلات ، تجديد السجلات ، نقل السجلات التجارية، حجز الاسماء التجارية ، فتح الاشتراك لدى الغرفة التجارية ، اعتماد التواقيع ، تجديد الاشتراك لدى الغرفة التجارية ، التوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية، ادارة السجلات تعديل السجلات، إضافة نشاط، فتح فروع للسجلات، إلغاء السجلات.

س. تسجيل العلامات التجارية باسم الشركة أو التنازل عن العلامات التجارية للغير، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية باسم الشركة داخل وخارج المملكة.

ع. أعداد القوائم المالية الاولية والسنوية للشركة واعتمادها قبل نشرها.

ف. أعداد تقرير مجلس الإدارة واعتماده قبل نشره.

ص. وضع سياسة مكتوبة لمعالجة حالات تعارض المصالح الفعلية والمحتملة لكل من اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمساهمين.


ق. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع اصحاب المصالح.

ر. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة في حدود رأس المال المصرح به.

ش. تحديد انواع المكافئات التي تمنح للعاملين في الشركة، مثل المكافئات الثابتة، والمكافئات المرتبطة بالأداء، والمكافئات في شكل أسهم، بما لا يتعارض مع الانظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

ت. ابلاغ الجمعية العامة العادية عند انعقادها بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها وفقا للأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة، وان يرافق هذا التبليغ تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة الخارجي.

ث. دعوة الجمعية العامة لانعقاد قبل انتهاء دورته بمدة كافية لانتخاب مجلس ادارته لدوره جديدة.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 15 صفحة	

خ. توكيل أو تفويض أي من صلاحيات المجلس – في حدود اختصاصاته – لوحد أو أكثر من أعضاء المجلس أو من الغير لاتخاذ أي إجراء أو تصرف أو القيام بعمل أو أعمال معينة نيابة عن المجلس، والغاء التفويض أو التوكيل جزئياً أو كلياً، وله اعطاء المفوض أو الوكيل حق التفويض أو توكيل الغير.

٢. يشترط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة عند بيع اصول للشركة تتجاوز قيمتها خمسين في المئة (٥٠%) من قيمة مجموع اصولها وذلك وفق الضوابط المذكورة في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة أو عدة صفقات، وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تؤدي إلى تجاوز نسبة خمسين في المائة من قيمة الأصول هي الصفقة التي يلزم موافقة الجمعية العامة عليها، وتحسب هذه النسبة من تاريخ أول صفقة تمت خلال الاثني عشر شهراً السابقة. وللجهة المختصة أن تستثنى بعض الأعمال والتصرفات من حكم هذه الفقرة.


٣. تعيين اللجان التنفيذية والمدراء التنفيذيين وتحديد صلاحياتهم وسلطاتهم ورواتبهم ومكافآتهم كما وكيفية عزلهم.

٤. لرئيس المجلس تمثيل الشركة في علاقتها مع الغير امام القضاء وهيئات التحكيم. وبشكل عام القيام بالإشراف على الادارة التنفيذية للشركة والتقرير في كل ما لا يتعارض مع الصلاحيات القانونية المكتوبة للجمعيات العامة. كما وتلتزم الشركة بجميع الأعمال والتصرفات التي يجريها مجلس الإدارة باسمها ولو كانت خارج اختصاصه، إلا إذا كان من تعامل معه سيء النية أو كان يعلم أن تلك الأعمال خارج اختصاصات المجلس.

المادة الثانية والعشرون: مكافأة أعضاء المجلس:

تتكون مكافأة مجلس الإدارة في حدود ما نص عليه نظام الشركات ولوائحه، ويجوز أن تكون هذه المكافأة مبلغاً معيناً، أو بديل حضور عن الجلسات وبديل انتقال، أو مزايا عينية، أو نسبة معينة من صافي الأرباح، ويجوز الجمع بين اثنتين أو أكثر مما تقدم.

ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أو استحق الحصول عليه كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبديل مصروفات وغير ذلك من المزايا ، وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 16 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

تحدد الجمعية العامة الحد الأعلى لمكافآت أعضاء المجلس بناءً على توصية مجلس الإدارة المبينة على اقتراح لجنة المكافآت بالشركة.

يراعي في تحديد وصرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الضوابط المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائحه واللوائح الصادرة عن الجهات المختصة ولوائح الشركة الداخلية فيما يختص بهذا الشأن.

المادة الثالثة والعشرون: صلاحيات رئيس المجلس ونائب الرئيس والعضو المنتدب وأمين سر المجلس:

(أ) يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابه وفقاً للسلطات والصلاحيات التي يحددها المجلس له بالإضافة إلى الصلاحيات المذكورة في الفقرة (ح) من هذه المادة (٢٢).

(ب) يعين مجلس الإدارة عضواً منتدباً من بين أعضائه ليقوم بتصريف الأعمال اليومية للشركة وفقاً للسلطات والصلاحيات التي يحددها المجلس له بالإضافة إلى الصلاحيات المذكورة في الفقرة (ع) من هذه المادة (٢٢).

(ج) لا يجوز لرئيس المجلس أن يجمع بين منصبه وأي منصب تنفيذي في الشركة، بما في ذلك منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.


(د) يعين مجلس الإدارة أمين سر للمجلس سواً من أعضائه أو من غيرهم، يختص بتسجيل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وتدوين القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات وحفظها، إلى جانب ممارسة الاختصاصات الأخرى التي يوكلها إليه مجلس الإدارة، ويحدد المجلس مكافأته.

(هـ) إضافة لصلاحيات رئيس المجلس والعضو المنتدب المذكورة في النظام الأساسي، يجوز لمجلس الإدارة بقرار منه تحديد سلطات وصلاحيات كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

(و) يحدد مجلس الإدارة وفق تقديره المكافأة الخاصة التي يحصل عليها كل من رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس والعضو المنتدب بالإضافة إلى المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة والمنصوص عليها في هذا النظام، وفي حدود ما نص عليها نظام الشركات ولوائحه واللوائح الداخلية للشركة.

(ز) لا تزيد مدة تعيين رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس والرئيس التنفيذي وأمين السر - إذا كانوا من أعضاء مجلس الإدارة - عن مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم مرة أخرى. وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيّاً منهم.

(ح) يكون لرئيس مجلس الإدارة السلطات والصلاحيات التالية:


اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 17 صفحة	

(ط) دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات المجلس، ويجب على رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى ما طلب منه ذلك اثنان من أعضاء مجلس الإدارة.

(ي) القيام بكل ما يلزم فيما يخص الشركات التي تؤسسها أو تشترك فيها الشركة - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر- الموافقة على إقامة وتأسيس وشراء وإدارة وتشغيل وإنهاء وتصفية وتمويل وضمنان وكفالة والاشتراك في أي نوع من الشركات أو المؤسسات أو الصناديق أو الفروع ، مع الغير أو لوحدها ، بأي نسبة ، سواء كانت في داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها ، وتحديد مهام الفروع والشركات وميزانيتها ، وتحديد مبالغ وقيم الحصص أو الأسهم التي سوف تشارك فيها الشركة ، وزيادة أو إنقاص رؤوس أموال تلك الشركات، أو انسحاب الشركة من الشركات التي تشارك فيها ، وبيع وشراء ورهن وفك رهن والتنازل والتصرف في حصص أو أسهم الشركة في الشركات الأخرى واستلام القيمة ، وتحويل كيانات تلك الشركات سواء إلى شركة مساهمة أو ذات مسئولية محدودة أو غيرها ، والتوقيع على عقود تأسيس هذه الشركات وكافة تعديلاتها وملاحقها أمام كاتب العدل أو أي جهات حكومية أخرى أو إلغائها، وتوقيع أي وثائق أو عقود أو قرارات أخرى تصدر من الشركة بصفتها شريكاً أو مساهماً في تلك الشركات وتتعلق بتلك الشركات، بما في ذلك عقود شراء أو بيع أو رهن أو فك رهن أو التنازل أو التصرف في الحصص أو الأسهم ، أو محاضر جمعيات عامة، أو تصاريح، أو طلبات، أو إشعارات، أو توكيلات، أو قرارات، أو عقود إيجار أو أي أوراق أخرى قد تكون ضرورية أو مطلوبة أو مناسبة للقيام بذلك، وتعيين مدراء وأعضاء مجالس إدارة ومجالس مديري هذه الشركات وممثلي الشركة في جمعيات شركائها أو مساهميتها والحضور والتصويت ، نيابة عن الشركة، في اجتماعات الشركاء، بما في ذلك الجمعيات التأسيسية والعامة العادية وغير العادية ، أو تعديل أغراض تلك الشركات.

(ك) تمثيل الشركة في علاقاتها مع الشركات والبنوك والمصارف التجارية وبيوت المال وكافة صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي بمختلف مسمياتها واختصاصاتها والمؤسسات المالية بكافة أنواعها وغيرهم من المقرضين ، وفتح وإدارة وتشغيل وإغلاق الحسابات البنكية من أي نوع وفي أي دولة وإجراء كافة المعاملات على هذه الحسابات فيما يتعلق بنشاط الشركة بما في ذلك السحب منها والإيداع فيها والتحويل منها ، وقبض وصرف أموال الشركة والمطالبة بحقوقها ، واستخدام الخدمات الإلكترونية المتعلقة في ذلك وفي أي بلد نيابة عن الشركة ، وتوقيع وتحرير وقبول الشيكات و الكمبيالات والسندات لأمر وغير ذلك من الأوراق التجارية.

(ل) بعد الحصول على موافقة المجلس ، الحصول على القروض وغير ذلك من التسهيلات والقروض بكل أنواعها لأي مدة، وبأي مبلغ ، وذلك من صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والبنوك التجارية والبيوت المالية وشركات الائتمان وأي جهة ائتمانية أخرى ، وإصدار الضمانات

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 18 صفحة	


والكفالات لصالح أي جهة كانت، والدخول في عمليات التأجير التمويلي، وعمليات المشتقات المالية، وعمليات الخزينة والتحوط المالي والتحوط لتغيير سعر العملات ومنح الاعتمادات، والقيام بكافة المعاملات اللازمة لإبرام كافة الاتفاقيات والصفقات المصرفية، والتوقيع أي وثائق أو عقود تخص ذلك.

(م) يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في القيام بكل ما يخص المطالبات والمحاكم بما يشمل - على سبيل المثال لا الحصر - توكيل المحامين أو الغير في المراجعة والمرافعة والمدافعة والتمثيل القانوني نيابة عن الشركة، وإقامة الدعاوي وسماعها والرد عليها، والإقرار، والإنكار، والصلح، والتنازل، والابراء، وطلب اليمين ورده والامتناع عنه، وإحضار الشهود والبيانات والطعن فيها، والإجابة والجرح والتعديل، والطعن بالتزوير، وإنكار الخطوط والأختام والتواقيع، وطلب المنع من السفر ورفع، وطلب الحجز والتنفيذ، وطلب التحكيم، وتعيين الخبراء والمحكمين، والطعن بتقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم، وقبول الأحكام أو المطالبة بتنفيذها أو نفيها أو الاعتراض عليها، وطلب الاستئناف أو التماس إعادة النظر، أو طلب نقض الأحكام لدى المحكمة العليا، وطلب رد الاعتبار، واستلام صكوك الأحكام، وقبض الثمن ودفع واستلام المبالغ من وإلى المحاكم وهيئات التحكيم، وحضور الجلسات في جميع الدعاوي التي تقام من الشركة أو ضدها أمام الجهات الحكومية والخاصة وأمام كافة الدرجات لكافة المحاكم الشرعية والهيئات القضائية والمحاكم الإدارية (ديوان المظالم) والدوائر التجارية ومكاتب العمل واللجان العليا والابتدائية ولجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ومكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية، ولجان تسوية المنازعات المصرفية، واللجان الجمركية واللجان الضريبية ولجان الغش التجاري وكافة اللجان القضائية الأخرى.

(ن) وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والنيابة العامة، وهيئات التحكيم، ودوائر الحجز والتنفيذ. (س) يجوز لرئيس المجلس توكيل أو تفويض أي من صلاحياته - في حدود اختصاصاته - لواحد أو أكثر من أعضاء المجلس أو للغير لاتخاذ أي إجراء أو تصرف أو القيام بعمل أو أعمال معينة نيابة عنه بصفته رئيساً لمجلس الإدارة، وإلغاء التفويض أو التوكيل جزئياً أو كلياً، وله منح المفوض أو الوكيل حق تفويض أو توكيل الغير.

(ع) يكون للعضو المنتدب السلطات والصلاحيات التالية:

(ف) يمثل العضو المنتدب الشركة في علاقتها مع الغير والجهات الحكومية والجهات الخاصة، بما في ذلك أمام وزارة التجارة ووزارة الاستثمار، وهيئة السوق المالية، وشركة تداول السعودية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وكتابة العدل، وهيئة الرقابة والتحقيق، والنيابة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وأمام القضاء والمحاكم الشرعية وهيئات القضائية والمحاكم الإدارية، وهيئات التحكيم واللجان بكافة أنواعها ومكاتب العمل، والجوازات، والحقوق المدنية وشركات

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 19 صفحة	


*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

الاتصالات، وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية والهيئات العامة والخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها والبنوك والوزارات الحكومية وذلك أمام الديوان الملكي، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون البلدية داخل وخارج المملكة العربية السعودية وجميع الجهات الحكومية أو الخاصة ذات العلاقة.

ص) يمثل العضو المنتدب الشركة في القيام بكل ما يخص المطالبات والمحاكم بما يشمل - على سبيل المثال لا الحصر - توكيل المحامين أو الغير في المراجعة والمرافعة والمدافعة والتمثيل القانوني نيابة عن الشركة، وإقامة الدعاوى وسماعها والرد عليها، والإقرار، والإنكار، والصلح، والتنازل، والإبراء، وطلب اليمين ورده والامتناع عنه، وإحضار الشهود والبيانات والطعن فيها، والإجابة والجرح والتعديل، والطعن بالتزوير، وإنكار الخطوط والأختام والتوقيع، وطلب المنع من السفر ورفع، وطلب الحجز والتنفيذ، وطلب التحكيم، وتعيين الخبراء والمحكمين، والطعن بتقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم، وقبول الأحكام أو المطالبة بتنفيذها أو نفيها أو الاعتراض عليها، وطلب الاستئناف أو التماس إعادة النظر، أو طلب نقض الأحكام لدى المحكمة العليا وطلب رد الاعتبار، واستلام صكوك الأحكام، وقبض الثمن ودفع واستلام المبالغ من والى المحاكم وهيئات التحكيم، وحضور الجلسات في جميع الدعاوى أمام الجهات الحكومية والخاصة وأمام كافة الدرجات لكافة المحاكم الشرعية والهيئات القضائية والمحاكم الإدارية والدوائر التجارية ومكاتب العمل واللجان العليا والابتدائية ولجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ومكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية، ولجان تسوية المنازعات المصرفية، واللجان الجمركية واللجان الضريبية ولجان الغش التجاري وكافة اللجان القضائية الأخرى وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والنيابة العامة، وهيئات التحكيم، ودوائر الحجز والتنفيذ.

ق) يمثل العضو المنتدب الشركة في التعاقد والالتزام والارتباط باسم الشركة، ونيابة عنها، والدخول في المناقصات، والاستثمار في الأسهم والمحافظ والسندات، والتوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك مذكرات التفاهم، والقيام بكافة الأعمال والتصرفات بما في ذلك التفاوض والتعاقد والالتزام والارتباط والصلح والتنازل والإبراء والفسخ وتوقيع وتسليم وتعديل واستبدال والإضافة لأي عقود والتزامات مع الآخرين التي من شأنها تحقيق أغراض الشركة بما يشمل - ودون حصر - عقود الترخيص والتسويق والشراء المستقبلي وعقود الشراء والبيع والإيجار والاستئجار، وعقود الوساطة، وعقود أتعاب المحامين والمحاسبين القانونيين وغيرهم، والوكالات والامتياز وعقود التأمين وعقود التعويض والضمانات.

ر) يمثل العضو المنتدب الشركة في علاقاتها مع الشركات والبنوك والمصارف التجارية وبيوت المال وكافة صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي ومختلف مسمياتها واختصاصاتها والمؤسسات

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 20 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

المالية بكافة أنواعها وغيرهم من المقرضين، وفتح وإدارة وتشغيل وإغلاق الحسابات البنكية من أي نوع وفي أي دولة وأجراء كافة المعاملات على هذه الحسابات فيما يتعلق بنشاط الشركة بما في ذلك السحب منها والإيداع فيها والتحويل منها، وقبض وصرف أموال الشركة والمطالبة بحقوقها، واستخدام الخدمات الإلكترونية المتعلقة في ذلك وفي أي بلد نيابة عن الشركة، وتوقيع وتحرير وقبول الشيكات والكمبيالات والسندات لأمر وغير ذلك من الأوراق التجارية.

ش) بعد الحصول على موافقة المجلس، الحصول على القروض وغير ذلك من التسهيلات والقروض بكل أنواعها لأي مدة، وبأي مبلغ، وذلك من صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والبنوك التجارية والبيوت المالية وشركات الائتمان وأي جهة ائتمانية أخرى، وإصدار الضمانات والكفالات لصالح أي جهة كانت، والدخول في عمليات التأجير التمويلي، وعمليات المشتقات المالية، وعمليات الخزينة والتحوط المالي والتحوط لتغير سعر العملات ومنح الاعتمادات، والقيام بكافة المعاملات اللازمة لإبرام كافة الاتفاقات والصفقات المصرفية، والتوقيع أي وثائق أو عقود تخص ذلك.

ت) التوقيع على الصكوك والإفراغات أمام كاتب العدل والجهات الرسمية والخاصة داخل المملكة وخارجها.


ث) تعيين موظفي ووكلاء ومستشاري الشركة، وعزلهم وتحديد صلاحياتهم وواجباتهم، وترقيتهم أو نقلهم وصرف البدلات اللازمة لهم، وتحديد رواتبهم ومكافأاتهم وتسديد رواتبهم وتعويضاتهم، وطلب التأشيرات واستقدام الموظفين والعمال من الخارج واستخراج الإقامات وتجديدها ورخص العمل ونقل الكفالات وانهاؤها والتنازل عنها.

خ) التوقيع والتصديق على كافة التراخيص والسجلات والشهادات والتفويضات اللازمة والنماذج والمستندات واستلامها وتسليمها باسم الشركة ونيابة عنها، وتسجيل التوقيعات والأختام في الغرفة التجارية والصناعية، واستخراج وتجديد وتعديل الشهادات والتراخيص للشركة.

ذ) القيام بكل ما يلزم فيما يخص السجلات التجارية والغرف التجارية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مراجعة إدارة السجلات، استخراج السجلات، نقل السجلات، تجديد السجلات، حجز الأسماء التجارية، فتح الاشتراك لدى الغرفة التجارية، تجديد الاشتراك لدى الغرفة التجارية، التوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية، إدارة السجلات، تعديل السجلات، إضافة نشاط، فتح فروع للسجلات، إلغاء السجلات.

ض) تسجيل العلامات التجارية والتنازل عنها وتسجيل حقوق الملكية الفكرية باسم الشركة داخل وخارج المملكة.

ظ) قبول وفك ورهن العقارات المأخوذة كضمان لما للشركة من حقوق في ذمة الغير بما في ذلك دون حصر السلفيات على الأجور المقدمة لموظفي الشركة ضمن برنامج الشركة للإسكان.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 21 صفحة	

غ) الاستلام والتسليم نيابة عن الشركة.
يجوز للعضو المنتدب توكيل أو تفويض أي من صلاحياته - في حدود اختصاصاته - للغير لاتخاذ أي إجراء أو تصرف أو القيام بعمل أو أعمال معينة نيابة عنه بصفته رئيساً تنفيذياً، وإلغاء التفويض أو التوكيل جزئياً أو كلياً، وله إعطاء المفوض والوكيل حق تفويض أو توكيل الغير.


المادة الرابعة والعشرون: إجتماعات المجلس:

يجتمع مجلس الإدارة أربع (٤) مرات على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه، وتكون الدعوة خطية ويجوز أن تسلم باليد أو ترسل بالبريد أو بالبريد الإلكتروني. ويجب على رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك كتابة أي عضو في المجلس لمناقشة موضوع أو أكثر.

يحدد مجلس الإدارة مكان عقد اجتماعاته، ويجوز عقد اجتماعاته عن طريق وسائل التقنية الحديثة كالهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تسمح لجميع الأعضاء غير الحاضرين أن يكونوا مسموعين من جميع الأعضاء الآخرين الحاضرين. مالم يتم الإخطار بخلاف ذلك فإن للرئيس أن يعتبر (من أجل تحديد النصاب) أي عضو مشارك عن طريق الهاتف أو عن طريق وسيلة إلكترونية أخرى حاضراً طيلة انعقاد الاجتماع.

المادة الخامسة والعشرون: نصاب اجتماع المجلس وقرارات المجلس:

١. لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره الأغلبية من أعضاء المجلس أصالة، بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن أربعة (٤) بالأصالة، وفي حالة إنابة عضو مجلس الإدارة عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس يتعين أن تكون الإنابة طبقاً للضوابط الآتية:
 - أ) لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع.
 - ب) أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة، وترسل للشركة بالمناولة أو عن طريق البريد الإلكتروني.
 - ج) لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت بشأنها.
٢. تصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس أو من يقوم مقامه.
٣. يسري قرار مجلس الإدارة من تاريخ صدوره، مالم ينص فيه على سريانه بوقت آخر أو عند تحقق شروط معينة.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 22 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢/٠٦/٢٠٢٣م

المادة السادسة والعشرون: مداولات المجلس وتقييم قراراته والقرارات الصادرة بالتمرير:

أ. مداولات المجلس

تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يعدها أمين السر- ويوقعها رئيس مجلس الاجتماع وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وأمين السر- وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس وأمين السر.

يجوز استخدام وسائل التقنية الحديثة للتوقيع وإثبات المداولات والقرارات وتدوين المحاضر.

ب. تقييم قراراته

ويعد عضو مجلس الإدارة ومدير الشركة قد أدى واجبه في القرار الذي اتخذه أو صوت عليه بحسن نية، في حال تحقق الآتي:

١. إذا لم يكن له مصلحة في موضوع القرار.
 ٢. إذا أحاط وألم بموضوع القرار الى الحد المناسب في الظروف المحيطة وفق اعتقاده المعقول.
 ٣. إذا اعتقد جازماً وبعقلانية أن القرار يحقق مصالح الشركة.
- ويقع عبء اثبات خلاف ذلك على المدعي. ويقصد بالقرار لأغراض هذه المادة التصرف أو عدم التصرف في أمر يتعلق بأعمال الشركة.

ج. القرارات الصادرة بالتمرير


ولمجلس الإدارة أن يصدر قراراته في الأمور التي يراها مناسبة بعرضها على جميع الأعضاء بالتمرير، ما لم يطلب أحد الأعضاء (كتابةً) اجتماع المجلس للمداولة فيها، وتصدر هذه القرارات حال إقرارها بموافقة الاغلبية من أعضاء المجلس وتقدم للمجلس في أول اجتماع تالي له لإثباتها في محضر ذلك الاجتماع.

الباب الرابع

جمعيات المساهمين

المادة السابعة والعشرون: الجمعيات العامة للمساهمين

تتعدّد الجمعية العامة للمساهمين في المدينة التي يقع بها المركز الرئيس، ولكل مساهم أيا كان عدد اسهمه حق حضور الجمعيات العامة للمساهمين وله ان يوكل عنه شخصا اخر من غير اعضاء مجلس الادارة او العاملين بالشركة في حضور تلك الاجتماعات.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٨/٠٣/١٤٤٥هـ الموافق ٠٣/١٠/٢٠٢٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة	32 من 23 صفحة

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢/٠٦/٢٠٢٣م

المادة الثامنة والعشرون: الجمعية التأسيسية

يدعو المؤسسون جميع المكتتبين الى عقد جمعية تأسيسية خلال (٤٥) خمسة واربعون يوماً من تاريخ قرار الوزارة بالترخيص بتأسيس الشركة (او من تاريخ قفل الاكتتاب في الاسهم) ويشترط لصحة الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل (نصف) رأس المال على الاقل فإذا لم يتوافر هذا النصاب يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لإنعقاد الاجتماع الاول على ان تتضمن دعوة الاجتماع الاول ذلك. وفي جميع الاحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد المكتتبين الممثلين فيه.


المادة التاسعة والعشرون: اختصاصات الجمعية التأسيسية

تختص الجمعية التأسيسية بالأمر التالي:

١. التحقق من الاكتتاب بكل رأس المال ومن الوفاء طبقاً لأحكام نظام الشركات بالحد الأدنى من رأس المال وبالقدر المستحق من قيمة الاسهم.
 ٢. وضع النصوص النهائية لنظام الشركة ولكن لا يجوز لها ادخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها.
 ٣. المداولة في تقرير المؤسسين عن الاعمال والنفقات التي افتضاها التأسيس.
 ٤. تعيين اول مراجع حسابات للشركة وتحديد اتعابه.
- تعيين اول اعضاء مجلس ادارة الشركة لمدة خمس سنوات ويشترط لصحة انعقادها حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الاقل فاذا لم يتوفر هذا النصاب وجهت الدعوة الى اجتماع ثاني ويجوز ان يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحدد لانعقاد الاجتماع الاول ويجب ان تتضمن الدعوة الى الاجتماع الاول ما يفيد الاعلان عن إمكانية عقد هذا الاجتماع وفي جميع الاحوال يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد المكتتبين الممثلين فيه ولكل مكتتب في اجتماعاتها صوت عن كل سهم اكتتب به أو يمثله.

المادة الثلاثون: اختصاصات الجمعية العامة العادية

فيما عدا الامور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية تختص الجمعية العامة العادية بجميع الامور المتعلقة بالشركة وتنعقد مره على الاقل في السنة خلال الستة شهور التالية لإنهاء السنة المالية للشركة كما يجوز دعوة جمعيات عادية اخرى كلما دعت الحاجة الى ذلك ومن اختصاصات الجمعية العامة العادية تشكيل لجنة المراجعة وتحديد اتعابها.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 24 صفحة	

المادة الحادية والثلاثون: اختصاصات الجمعية العامة غير العادية

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة باستثناء الاحكام المحظور عليها تعديلها نظاماً، وفضلاً عن ذلك يكون لها ان تصدر قرارات في الامور الداخلة في اختصاصات الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والايضاح المقررة للجمعية الأخيرة.

المادة الثانية والثلاثون: دعوة الجمعيات:

١. تتعدّد الجمعيات العامة أو الخاصة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات أو مساهم أو أكثر يمثلون عشرة في المائة (١٠%) من أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت على الأقل ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد إذا لم يوجه المجلس الدعوة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.

٢. تتعدّد الجمعية العامة العادية السنوية مرة على الأقل خلال الستة أشهر التالية لانتهاج السنة المالية للشركة. ويتحقق نطلب انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية بانعقاد جمعية عامة غير عادية خلال الستة أشهر التالية لانتهاج السنة المالية للشركة وباشتمال جدول اعمالها على البنود الواردة في الفقرة الثالثة (٣) من هذه المادة.

٣. يجب ان يشتمل جدول أعمال الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي على البنود الآتية:
أ. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنقضية ومناقشته.

ب. الاطلاع على القوائم المالية للسنة المالية المنقضية ومناقشتها.


ت. مناقشة تقرير مراجع الحسابات للسنة المالية المنقضية واتخاذ قرار بشأنه.

ث. البت في اقتراحات مجلس الإدارة إن وجدت.

٤. يجب ان يبين الطلب المشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة المسائل المطلوب أن يصوت عليها المساهمون.

٥. يكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية قبل الميعاد المحدد له بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل وفقاً للأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

٦. يبين في الدعوة للجمعية صاحب الحق في الحضور وحقه في إنابة من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة، وبيان حق المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول اعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة وكيفية ممارسة حق التصويت، ومكان عقد الاجتماع وتاريخه وموعده، ونوع الجمعية سواء كانت عادية أو غير عادية، وجدول اعمال الاجتماع متضمناً البنود المطلوب تصويت المساهمين عليها.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 25 صفحة	

٧. كما يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار عند اعداد جدول اعمال الجمعية العامة الموضوعات التي يرغب المساهمون في ادراجها.

٨. يقوم مجلس الإدارة بإفراد كل موضوع من الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال في بند مستقل وان لا يتم الجمع بين موضوعات مختلفة جوهرياً تحت بند واحد، وعدم وضع الاعمال والعقود التي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها ضمن بند واحد بغرض التصويت على البند كاملاً.


٩. يحرر عند انعقاد الجمعية كشف بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين ومحل اقامتهم مع بيان عدد الاسهم التي في حيازتهم بالأصالة او بالوكالة وعدد الاصوات المخصصة لها ويكون لكل ذي مصلحة الاطلاع على هذا الكشف، وذلك في المركز الرئيسي للشركة او في المقر الذي تنعقد فيه الجمعية قبل الوقت المحدد لانعقاد الجمعية.

المادة الثالثة والثلاثون: نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية:

لا يكون انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع أسهم الشركة التي لها حقوق التصويت على الأقل، وإذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد هذا الاجتماع، توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد بالأوضاع ذاتها المنصوص عليها في المادة الحادي والتسعين (٩١) من نظام الشركات خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للتاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع السابق. ومع ذلك، يجوز عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول ما يفيد إمكانية عقد ذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم التي لها حقوق تصويت الممثلة فيه.

المادة الرابعة والثلاثون: نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية:

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت على الأقل، وإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد بالأوضاع ذاتها المنصوص عليها في المادة الحادية والتسعين (٩١) من نظام الشركات. ومع ذلك يجوز عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لعقد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول ما يفيد بإمكانية عقد ذلك الاجتماع وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضر عدد من المساهمين يمثل (ربع) أسهم الشركة التي لها حقوق التصويت على الأقل. وإذا لم يتوافر النصاب اللازم لعقد الاجتماع الثاني، وجهت دعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بالأوضاع ذاتها المنصوص عليها في المادة

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 26 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

الحادية والتسعين (٩١) من نظام الشركات، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيًا كان عدد الأسهم التي لها حقوق تصويت الممثلة فيه.

المادة الخامسة والثلاثون: التصويت في الجمعيات:


١. لكل مساهم صوت عن كل سهم يمثله في الجمعيات العامة ويجب استخدام التصويت التراكمي في انتخاب مجلس الإدارة. بحيث لا يجوز استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مرة واحدة.
٢. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بالأعمال والعقود التي لهم فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو التي تنطوي على تعارض مصالح.

المادة السادسة والثلاثون: قرارات الجمعيات:

١. تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بموافقة أغلبية حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع.
٢. تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بموافقة (ثلثي) حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة، أو تخفيض رأس المال، أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساس أو باندماجها مع شركة أخرى أو تقسيمها إلى شركتين أو أكثر فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بموافقة (ثلاثة أرباع) حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع.
٣. تسري قرارات الجمعية العامة من تاريخ صدوره باستثناء الحالات التي ينص فيها النظام، أو نظام الشركة الأساس، أو القرار الصادر، على سريانه بوقت آخر أو عند تحقق شروط معينة.

المادة السابعة والثلاثون: المناقشة في الجمعيات:

لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات، ويجب على مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات على أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير كافٍ احتكم إلى الجمعية العامة وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.

وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	رقم الصفحة 32 من 27 صفحة	

المادة الثامنة والثلاثون: رئاسة الجمعيات وإعداد المحاضر

١. يرأس الجمعية العامة للمساهمين رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه، أو من ينتدبهم رئيس المجلس، أو من ينتدبه مجلس الإدارة من بين أعضائه أو من غيرهم عند غيابهما، وفي حال تعذر ذلك يرأس الجمعية العامة من ينتدبه المساهمون من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم عن طريق التصويت.

٢. لكل مساهم حق حضور اجتماع الجمعية العامة، وله في ذلك أن يوكل عنه شخصاً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة.

يجوز عقد اجتماع الجمعية العامة واشتراك المساهم في المداولات والتصويت على القرارات بواسطة وسائل التقنية الحديثة وذلك وفقاً للأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

يحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن عدد المساهمين الحاضرين بالأصالة أو النيابة، وعدد الأسهم في حيازتهم بالأصالة أو النيابة، وعدد الأصوات المقررة لها، والقرارات التي اتخذت، وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو عارضتها أو امتنعت عن التصويت، وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها..

الباب الخامس اللجان التابعة للمجلس


المادة التاسعة والثلاثون: اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

لمجلس الإدارة تشكيل اللجان وتخويلها ما يراه المجلس ملائماً من الصلاحيات والتنسيق بين هذه اللجان وذلك بهدف سرعة البت في الأمور التي تعرض عليها.

الباب السادس مراجع الحسابات

المادة الأربعون: تعيين مراجع الحسابات:

١. يكون للشركة مراجع حسابات (أو أكثر) من بين المراجعين المرخص لهم في المملكة يعينه ويحدد أتعابه ومدة عمله ونطاقه الجمعية العامة، ويجوز إعادة تعيينه. بشرط ألا تتجاوز مدة تعيينه المدة المقررة نظاماً.

وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	رقم الصفحة
	32 من 28 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

٢. يجوز بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة عزل مراجع الحسابات، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجهة المختصة بقرار العزل وأسبابه، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة (٥) أيام من تاريخ صدور القرار.

لمراجع الحسابات أن يعتزل مهمته بموجب إبلاغ مكتوب يقدمه إلى الشركة، وتنتهي مهمته من تاريخ تقديمه أو في تاريخ لاحق يحدده في الإبلاغ، وذلك دون إخلال بحق الشركة في التعويض عن الضرر الذي يلحق بها إذا كان له مقتضى. ويلتزم مراجع الحسابات المعتزل بأن يقدم إلى الشركة والجهة المختصة - عند تقديم الإبلاغ - بياناً بأسباب اعتزاله، ويجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في أسباب الاعتزال وتعيين مراجع حسابات آخر وتحديد أتعابه ومدة عمله ونطاقه.

المادة الحادية والأربعون: صلاحيات والتزامات مراجع الحسابات:

لمراجع الحسابات في أي وقت الاطلاع على وثائق الشركة وسجلاتها المحاسبية والمستندات المؤيدة لها، وله أن يطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها ليتحقق من أصول الشركة والتزاماتها وغير ذلك مما يدخل في نطاق عمله.

وعلى مجلس الإدارة أن يمكنه من أداء واجبه، وإذا صادف مراجع الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة. فإن لم يبسر المجلس عمل مراجع الحسابات، وجب عليه أن يطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في الأمر. ويجوز لمراجع الحسابات توجيه هذه الدعوة إذا لم يوجهها مجلس الإدارة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.


كما لا يجوز الجمع بين عمل مراجع الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو ادارتها أو عضوية مجلس ادارتها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي من مؤسسي الشركة أو مديريها أو أعضاء مجلس ادارتها أو عاملاً لديه أو ريبياً له. ولا يجوز له شراء حصص أو أسهم في الشركة التي يراجع حساباتها أو بيعها خلال مدة المراجعة.

الباب السابع

حسابات الشركة وتوزيع الأرباح

المادة الثانية والأربعون: السنة المالية

السنة المالية للشركة إثني عشر شهراً تبدأ من أول يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية.

وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	رقم الصفحة
	32 من 29 صفحة	

المادة الثالثة والأربعون: الوثائق المالية


١. يجب على مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية للشركة أن يعد القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية، ويضمّن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح. ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجع الحسابات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وأربعين (٤٥) يوماً على الأقل.
٢. يجب أن يوقع رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديرها المالي الوثائق المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة، وتودع نسخ منها في مركز الشركة الرئيس تحت تصرف المساهمين.
٣. على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة، وتقرير مجلس الإدارة، بعد توقيعها، وتقرير مراجع الحسابات، ما لم تنشر عبر وسائل الإعلان المعتمدة من الجهة المختصة، وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية بواحد وعشرين (٢١) يوماً على الأقل.

المادة الرابعة والأربعون: توزيع الأرباح

- توزيع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية، والتكاليف الأخرى على الوجه التالي للجمعية العامة العادية:
١. عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الأرباح - أن تقرر تكوين احتياطات، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة - قدر الإمكان - على المساهمين.
 ٢. تحدد الجمعية العامة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطات إن وجدت.
 ٣. تحدد الجمعية العامة ما يتم توزيعه من احتياطات قرر المساهمون سابقاً تجنيبها، بما في ذلك أي احتياطات تم تجنيبها وفقاً لأي متطلبات نظامية تسبق تاريخ اعتماد هذا النظام الأساسي.
 ٤. يجوز أن توزع الشركة أرباح مرحلية على مساهميها بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي بقرار من مجلس الإدارة وفقاً للأنظمة المرعية والضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

المادة الخامسة والأربعون: استحقاق الأرباح

يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للاستحقاق، ويجب على مجلس الإدارة أن ينفذ قرار الجمعية

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 30 صفحة	

*تم الشهر * تم اصدار نسخة النظام بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٢ م

العامّة في شأن توزيع الأرباح على المساهمين في المدة المحددة وفقاً لنظام الشركات ولوائحه التنفيذية.

المادة السادسة والأربعون: خسائر الشركة

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر، وجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن ذلك وعلما توصل إليه من توصيات بشأن تلك الخسائر خلال سنتين (٦٠) يوماً من تاريخ علمه ببلوغها هذا المقدار، ودعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مئة ثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرار الشركة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر، أو حلها.

الباب الثامن المنازعات


المادة السابعة والأربعون: دعوى الشركة أو الشريك أو المساهم المسؤولية

١. للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب مخالفة أحكام نظام الشركات أو النظام الأساس، أو بسبب ما يصدر منهم من أخطاء أو إهمال أو تقصير في أداء أعمالهم، وينشأ عنها أضرار على الشركة، وتقرر الجمعية العامة رفع هذه الدعوى وتعيين من ينوب عن الشركة في مباشرتها. وإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى. وفي حال افتتاح أي من إجراءات التصفية تجاه الشركة وفقاً لنظام الإفلاس، يكون رفع هذه الدعوى ممن يمثلها نظاماً.

٢. يجوز لمساهم أو أكثر يمثلون خمسة في المائة (٥%) من رأس مال الشركة رفع دعوى المسؤولية المقرر للشركة في حال عدم قيام الشركة برفعها، مع مراعاة أن يكون الهدف الأساس من رفع الدعوى تحقيق مصالح الشركة، وأن تكون الدعوى قائمة على أساس صحيح، وأن يكون المدعي حسن النية، ومساهماً في الشركة وقت رفع الدعوى.

٣. يشترط لرفع الدعوى المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة؛ إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بالعزم على رفع الدعوى قبل أربعة عشر (١٤) يوماً على الأقل من تاريخ رفعها.

٤. للمساهم رفع دعواه الشخصية على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به.

اسم الشركة	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)
شركة المشروعات السياحية (شمس)	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	
سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)	رقم الصفحة 32 من 31 صفحة	

الباب التاسع حل الشركة وتصفيته

المادة الثامنة والأربعون: انقضاء الشركة

تنقضي الشركة بأحد أسباب الانقضاء الواردة في المادة الثالثة والأربعون بعد المائتين (٢٤٣) من نظام الشركات وبانقضائها تدخل في دور التصفية وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر (١٢) من نظام الشركات، وإذا انقضت الشركة وكانت أصولها لا تكفي لسداد ديونها أو كانت متعثرة وفقاً لنظام الإفلاس، وجب عليها التقدم إلى الجهة القضائية المختصة لافتتاح أي من إجراءات التصفية بموجب نظام الإفلاس.

الباب العاشر أحكام ختامية


المادة التاسعة والأربعون:

يطبق نظام الشركات ولوائحه في كل مالم يرد به في هذا النظام.

المادة الخمسون:

يودع هذا النظام وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه التنفيذية.

والله ولي التوفيق،،،

وزارة التجارة (إدارة حوكمة الشركات)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة المشروعات السياحية (شمس)
	التاريخ ١٤٤٥/٠٣/١٨ هـ الموافق ٢٠٢٣/١٠/٠٣	سجل تجاري (٢٠٥٠٠٢١٥٧٢)
	رقم الصفحة 32 من 32 صفحة	